المحمولية الذاتية ولم يقل به ذلك القايل ايضا بل انما يكون الايقاع شرطا لصدق
معنى القضية على تلك المفهومات فالقول بالمحمولية الذاتية من المص في الواقع
او بالالزام على القايل خطاء فاحش اللهم الا ان يقال ان القضية بمعنى ما يحتمل
الصدق والكذب لازم لذات تلك المفهومات فلا يحتاج الى شرط احز ولا
يلزم محمولية لوازم الذات وهذا تصحيح المحمولية الذاتية فان لوازم ذات
الشيء وذاتياتها سبيلهما واحد في عدم تعلق الجعل بهما بالذات فلو جوز في
احدهما جوز في الاخر او يقال ان المراد بالذاتي في كلام المص ما ينسب الى الذات
فيعم لوازم الذات والذاتيات وجعل كل واحد منهما باطل كما ثبت في موضعه
وتصوير كلام المص بهذا النمط مع رجوعه الى ما قال ثانيا لا يتوجه على القايل
فانه اراد بالقضية المعتبرة المحوجة عندهم ولا افادة اى افادة احتمال الصدق
والكذب مدار على الايقاع والقضية ليست منتظرة التحصيل بعده
باعتبار تعلق الايقاع بالوقوع مما لا دخل له في تحصيل مفهوم القضية وذلك لان القضية تعرف
عندهم بالمعروف الجامع والمانع بما يحتمل الصدق والكذب وهذا تمييز
تمام حقيقتها والمخصص عنها فلزم كون تلك المفهومات في حالة التردد قضية
بالضرورة وانت تعلم ان هذا الكلام لا يرد على القايل ايضا فان مراده بالقضية
هي القضية المعتبرة ولا باس باطلاق المطلق على الفرد الكامل وهو شايع ذايع
عندهم فلا قطعا القضية الماخوذة في كلامه محمول على الفرد الكامل وهو المعتبر الحكمي
عنه في الفن فالحق ان قولنا زيد قايم قضية في كل تقدير فانه يفيد معنى محتملا
للصدق والكذب ففي صورة الشك انما التردد في مطابقة الحكاية لا في اصل الحكاية
واحتمالها لها نعم القضايا المعتبرة في العلوم هي التي تعلق بها الاذعان اذ لا
كمال في تحصيل الشك وهذه القضية الكاملة هي المعتبرة عند

القائل

القائل وجعلها كليا عرضيا لتلك المفهومات منتظرة في صدقها عليها
الى الايقاع والاذعان وهذا ايضا مما لم يشرح سمعك لكنه هو التحقيق
تدعو نوابه من كلام ذلك القايل الا انه لم يفصل بهذا التفصيل فنفصل
جواب فو ذلك القايل ان القضية فاريد بها في الشك اما ما يحتمل الصدق
والصدق مطلقا فلا نسلم نفيها فانهم يصرحون كثيرا بانها قضية مشكوكة
او موهومة او مخيلة وبهذا الكلام مشحونة اقوالهم وكتبهم او القضية المعتبرة
كما هو الظاهر من كلام الشك ففي كل بالعرض لها اى كلي عرضي لها محتاج
في صدقه عليها الى الايقاع والاذعان وهذا ليس بتوجيه بعيد لكلامه
بل هو تفصيل لمرامه ثم اذا كانت الاجزاء ثلثة فحقها ان يدل عليها
بثلث عبارات وان تخلف في بعض المقام كما في تمشي وامشي فالدال
على النسبة يسمى رابطة تسمية للدال باسم المدلول فان الرابطة في الحقيقة هي
النسبة وهكذا في الموضوع والمحمول ولغة العرب ربما حذفت الرابطة
اكتفاء بعلامات اعرابية دالة عليها دلالة التزامية فتسمى القضية
ثنائية وربما ذكرت فتسمى ثلاثية والمذكور اى اللفظ الدال على النسبة
ان كان اداة لكونه دالا على معنى غير مستقل في علم الشيء بكنهه كما عرفت تحقيقه
لكنه ربما كان في قالب الاسم كهو وانت وانت تعلم ان لفظ هو وامثاله
انما يدل على المرجع وليس له دلالة على النسبة التامة الخبرية كما يظهر من
كتب النحو لكن قد يستعمل في بعض المقامات للربط فاستعاروا لها
مطلقا ويسمى رابطة غير زمانية لعدم اشتمالها على الزمان تمييزا
عن ما يدل على الزمان لاشتماله عليه واستن في اليونانية واست في الفارسية
منها وربما كان في قالب الكلمة ككان وان لم يكن كلمة حقيقة لكونها مستقلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)